

أكتوبر/تشرين الأول 2026

ملخص تنفيذي

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

سد الفجوات واغتنام الفرص:
الذكاء الاصطناعي والوظائف والنمو



ملخص تنفيذي

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

ملخص تنفيذي

أكتوبر/تشرين الأول 2026

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

سد الفجوات واغتنام الفرص:
الذكاء الاصطناعي والوظائف والنمو

يحتوي هذا الكتيب على ملخص تنفيذي من التقرير المعنون:
From Divide to Opportunity: AI, Jobs, and Growth (Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update, October 2026
doi: 10.1596/978-1-4648-2364-0
يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بنسق PDF على:
<http://documents.worldbank.org/> و <https://openknowledge.worldbank.org/>
يُرجى استخدام النسخة النهائية من التقرير لأغراض الاستشهاد وإعادة الطبع والاقتباس

© 2026 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

نشرت مجموعة البنك الدولي هذا التقرير أصلاً بالإنجليزية بعنوان:

From Divide to Opportunity: AI, Jobs, and Growth (Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update October 2026)

في أكتوبر/ تشرين الأول 2026، وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبيّنة على أي خريطة بهذه المطبوعة أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. قد يكون تم استخدام أدوات ذكاء اصطناعي محددة في إعداد هذا التقرير كما هو موضح أدناه غير أن موظفي البنك الدولي ومشاركين خارجيين قد بذلوا كل الجهود الإبداعية والتحويلية التي تجلت في هذا العمل. والبنك الدولي غير مسؤول عن أي ادعاءات بشأن أي أخطاء أو معلومات غير دقيقة نتجت عن استخدام برامج الذكاء الاصطناعي غير الخاضعة لسيطرته أو المملوكة له.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأدّون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2026. "سد الفجوات واغتنام الفرص: الذكاء الاصطناعي والوظائف والنمو". تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (أكتوبر/ تشرين الأول 2026). ملخص تنفيذي. البنك الدولي. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة – إذا قمت بإعداد ترجمة لهذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من إنتاج البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأدّون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

بيان الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي: تم استخدام mAI (مجموعة البنك الدولي) و Claude Sonnet 4.6 (Anthropic)، من مايو/ أيار إلى سبتمبر/أيلول 2026 لأغراض التحرير. وخضع كل ما ورد من محتوى في هذا التقرير لمراجعة بشرية شاملة.

تصميم الغلاف: الخدمات الإبداعية، إدارة الحلول المؤسسية العالمية، البنك الدولي.

التاريخ الفاصل للبيانات المستخدمة في هذا التقرير هو 24 سبتمبر/أيلول 2026.

ملخص تنفيذي

مقدمة

اقتصادية جسيمة. ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3% في عام 2026، في انكماش يماثل ما شهدته خلال جائحة كورونا (كوفيد). ومن المرجح أن ينكمش اقتصاد دولة قطر بنسبة 20.9%، في أضعف أداء له منذ أكثر من خمسة عقود. وفي كل من العراق وجمهورية إيران الإسلامية، يُتوقع أن يتراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 12.4% و 7.7% على الترتيب. وفي المقابل، حافظت الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة على قدر ملحوظ من الصمود، مع توقعات نمو تبلغ 4.3% في عام 2026، مقارنةً بنحو 3.9% في عام 2025. وانعكاساً لهذه المسارات المتباينة، يُتوقع أن ينكمش الناتج الإقليمي على مستوى المنطقة بنسبة 2.1% في عام 2026، إثر توسع بنسبة 3.3% في عام 2025.

هذه المرة مختلفة: انقلاب أوضاع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة

تفيد المقارنة بعام 2022 في توضيح هذا الاختلاف. ففي أعقاب غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الهيدروكربونات ودعم النمو في مختلف بلدان الخليج. أما هذه المرة، فلا تستفيد بلدان الخليج من ارتفاع الأسعار، لأن القيد المُلزم يتمثل في حجم الإنتاج وليس السعر. فقد أدت الاضطرابات في مضيق هرمز إلى تقليص إنتاج النفط والغاز وشحنتهما. وترتبط خسائر الإنتاج الناجمة عن ذلك ارتباطاً وثيقاً بمدى اعتماد كل بلد على المضيق بوصفه منفذ التصدير الوحيد له. وقد سجلت البحرين والعراق والكويت وقطر، التي لا تتوفر لها سوى بدائل محدودة في الأجل القريب، أكبر حالات الانكماش في إجمالي الناتج المحلي. وفي المقابل، كانت سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أقل تأثراً نسبياً بفضل إمكانية الوصول إلى مسارات تصدير أخرى.

خلف الصراع الذي اندلع في منطقة الخليج العربي في فبراير/شباط 2026 خسائر بشرية فادحة في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وألقى بأشد الصدمات الجيوسياسية وأزمات الطاقة وطأةً منذ عقود. وأسفر الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز عن تعطيل طريق يجري عبره عادةً نقل نحو خمس النفط والغاز الطبيعي المسال المتداولين في الأسواق العالمية. وتراجع إنتاج الخليج النفطي من نحو 26 مليون برميل يومياً قبيل اندلاع الصراع إلى نحو 16 مليون برميل في مارس/آذار. وانحسرت حركة الناقلات عبر المضيق ومن عدد من مصدري الخليج إلى نسبة ضئيلة مقارنة بمستواها قبل الصراع.

لقد أفضت الصدمة الأولية إلى تصاعد حدة التقلبات في أسواق الطاقة، مع تذبذب أسعار النفط استجابةً للأبناء المتعاقبة حول تصاعد التوترات أو انحسارها. وعلى الرغم من هذه التقلبات، فإن التأثير على الاقتصاد العالمي ظل محدوداً نسبياً، إذ جرى تعديل أحدث توقعات مجموعة البنك الدولي للنمو العالمي بالخفض الطفيف من 2.6% في يناير/كانون الثاني إلى 2.5% في يونيو/حزيران.

أسهمت عوامل عدة في التخفيف من الآثار العالمية لهذه الصدمة الكبيرة في إمدادات الطاقة: فقد دخل العالم عام 2026 وهو يشهد فائضاً في الإنتاج؛ وأعادت بعض اقتصادات الخليج توجيه صادراتها عبر مسارات بديلة؛ ورفع المنتجون خارج المنطقة طاقتهم الإنتاجية؛ وجرى السحب من المخزونات الإستراتيجية؛ فضلاً عن تراجع الطلب العالمي على النفط، ولا سيما في شرق آسيا.

لكن وقع هذه الصدمة كان أشد كثيراً داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، عبر اضطرابات حادة في الإنتاج وحجم الصادرات. وبالنسبة للبلدان المصدرة للهيدروكربونات التي تأثرت سلباً بإغلاق مضيق هرمز، فقد تُرجم تراجع حجم الصادرات إلى خسائر

لا سيما في الاقتصادات التي يتركز فيها الفقر بصورة متزايدة. وفي حين يتراجع الفقر على المستوى العالمي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان هي المنطقة الوحيدة التي لا يزال الفقر فيها آخذاً في الارتفاع. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي حاداً بوجه خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية اليمنية، مع وجود ضغوط كبيرة أيضاً في أفغانستان وجيبوتي ولبنان وباكستان. وقد يؤدي النمط المتوقع لظاهرة النينو، الذي قد يكون أشد من المعتاد في أواخر عام 2026، إلى زيادة الضغوط على أسعار المواد الغذائية والإضرار بالفقراء.

اغتنام فرص جديدة لتحقيق نمو طويل الأجل في المنطقة

إذا تراجع الصراع بحلول نهاية عام 2026، تشير نماذج الاقتصاد الكلي لمجموعة البنك الدولي إلى أن النمو في المنطقة، باستثناء جمهورية إيران الإسلامية، سينتعش بقوة ليصل إلى 7.8% في عام 2027، مدفوعاً بتعافي إنتاج الهيدروكربونات، وعودة طرق التجارة إلى طبيعتها، وتأثيرات سنة الأساس. غير أن هذا الانتعاش سيعكس إلى حد كبير استعادة الإنتاج المفقود في البلدان الغنية بالنفط، وليس تحسن الإنتاجية أو ارتفاع آفاق النمو على المدى الطويل. ومن ثم، يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام واضعي السياسات في تجاوز مرحلة الاستجابات الطارئة والتحول نحو بناء القدرة على الصمود. وسيكون لحماية الأسر المعيشية الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، والحفاظ على الخدمات الأساسية، واستعادة القدرات الإنتاجية، والاستثمار في بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود في قطاعي الطاقة والنقل أهمية بالغة لضمان ألا تخلف صدمة مؤقتة خسائر دائمة في رأس المال البشري ومستويات المعيشة.

على الرغم من تأثير الصراع سلباً على الآفاق الاقتصادية للمنطقة، لا تزال فرص جديدة آخذة في الظهور. فبعض البلدان النامية المستوردة للنفط، من بينها المغرب وتونس، تعمل على توسيع صادراتها من منتجات التكنولوجيا المتطورة، وهو اتجاه يتسق مع التحول التدريجي نحو أنشطة تعتمد بشكل أكبر على المعرفة ومشاركة أوسع في سلاسل القيمة التكنولوجية العالمية. وقد أصبح المغرب وتونس أبرز بلدان المنطقة تصديراً للمنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. كما تستثمر عدة اقتصادات خليجية،

ويتجاوز تأثير الصراع على المنطقة قطاع الهيدروكربونات، إذ أدى إلى تراجع في قطاعات السياحة والطيران والخدمات اللوجستية. ويجمع بين هذه التداعيات جميعاً تصاعد حالة عدم اليقين، وهذا يلقي بظلاله على الأسواق المالية، ويؤثر سلباً على ثقة قطاع الأعمال، ويحد من فرص الاستثمار. كما تسهم توقعات ارتفاع التضخم في الاقتصادات مرتفعة الدخل في بقاء أسعار الفائدة العالمية عند مستويات مرتفعة، مما يضيق الحيز المتاح للتمويل أمام الحكومات والشركات في المنطقة.

تتصاعد الضغوط التضخمية أيضاً في معظم أنحاء المنطقة. ففي عدد من الاقتصادات المستوردة للنفط، يؤدي ارتفاع تكاليف النقل والشحن إلى زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه، تشهد بعض اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فجوات كبيرة على نحو غير معتاد بين تضخم أسعار المواد الغذائية والتضخم الكلي، مما يعكس الاضطرابات في سلاسل إمداد المواد الغذائية وطرق التجارة. فعلى سبيل المثال، تجاوز تضخم أسعار المواد الغذائية في قطر 12% في يونيو/حزيران، على أساس سنوي، في حين ظل التضخم الكلي أعلى بقليل من 2%. وفي البحرين وسلطنة عُمان، تجاوز تضخم أسعار المواد الغذائية 7%، مقارنة بنحو 3% للتضخم الكلي. ويفرض ارتفاع أسعار المواد الغذائية ضغوطاً أكبر بصورة غير متناسبة على الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، حيث تنفق الأسر المعيشية نسبة أكبر من دخلها على الاحتياجات الأساسية، في حين تعاني الحكومات من محدودية هوامش الأمان المتاحة في المالية العامة.

الصراع يؤدي إلى تفاقم أوضاع الهشاشة القائمة

في الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، تؤدي التداعيات الاقتصادية والسياسية الناجمة عن هذه الصدمة إلى تقويض القدرة المحدودة بالفعل على الصمود والتكيف. فقد دخلت أفغانستان ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية اليمنية عام 2026 في ظل تضرر البنية التحتية، وارتفاع أعداد النازحين، وضعف أسواق العمل، وتراجع الدعم الإنساني. وسرعان ما تنعكس الاضطرابات في التجارة وإمدادات الوقود وأسواق المواد الغذائية وتدفقات المعونات في صورة تراجع في مستويات المعيشة،

النقص في المهارات وتقديم الخدمات العامة. غير أن هذه الاقتصادات تواجه قيوداً تمس أبسط المقومات الأساسية، منها انقطاع الكهرباء، وضعف الاتصال، ومحدودية القدرات المؤسسية، مما يحد من توافر المقومات المادية اللازمة لاعتماد الذكاء الاصطناعي. ويتوقف تضيق هذه الفجوة أو اتساعها على مجموعة من العوامل التي يعزز بعضها بعضاً، من بينها قوة القطاع الخاص، وجودة الأطر التنظيمية، والقدرة على سد الفجوات الهيكلية في التوطين والاستخدام ورأس المال الأساسي.

عدم جاهزية القطاع الخاص لاعتماد الذكاء الاصطناعي

يمثل ضعف ديناميكية القطاع الخاص قيداً رئيسياً على انتشار الذكاء الاصطناعي في المنطقة، حيث تستثمر الشركات وتبتكر بدرجة أقل بكثير من نظيراتها في الاقتصادات المماثلة من حيث مستوى الدخل. فلم تقدم سوى 16% من الشركات منتجاً أو خدمة جديدة خلال السنوات الثلاث الماضية، مقارنةً بنسبة 29% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. ولم تستثمر في رأس المال المادي سوى 24% من الشركات، بينما تقدم أقل من شركة واحدة من كل خمس شركات تدريباً رسمياً للعاملين لديها، وهي نسب تقل كثيراً عن المعدلات المقابلة البالغة 37% و30%، على الترتيب، في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خارج المنطقة.

كما أن الحضور الكبير للمؤسسات المملوكة للدولة، التي تستأثر بما يُقدَّر بنحو 20% إلى 50% من القيمة المضافة في أنحاء المنطقة، يحد من المنافسة ويضعف حوافز الشركات الخاصة على الابتكار. وتتفاقم هذه المشكلات بفعل الفساد وعدم الاستقرار السياسي، ويرى 41% من الشركات في الاقتصادات منخفضة الدخل و49% من الشركات في الاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة أن الفساد وعدم الاستقرار من المعوقات الرئيسية.

ولا يتمتع قطاع خاص يعاني بصورة مزمنة من نقص الاستثمار في رأس المال والموارد البشرية والمنتجات الجديدة بوضع يؤهله للاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويُعد توفير بيئة مواتية لازدهار القطاع الخاص شرطاً مسبقاً لنجاح أي إستراتيجية فعالة للنمو يقودها الذكاء الاصطناعي.

ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بكثافة في البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية للبيانات. ولا تزال هذه الاتجاهات محدودة بحيث لا تكفي لتعويض التكاليف المباشرة للصراع، لكنها تبرز أن آفاق النمو في المنطقة على المدى الطويل لا تقتصر على قطاع الهيدروكربونات. ويتناول الفصل الثاني من هذا التقرير كيف يمكن للمنطقة تهيئة نفسها لاغتنام هذه الفرص وضمان استفادة شرائح واسعة من مكاسب النمو المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي يتيح آفاقاً متفاوتة في المنطقة

لم يعد الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا مستقبلية، بل أصبح بالفعل يعيد تشكيل أسواق العمل والشركات والخدمات العامة في الوقت الراهن. وينطوي انتشاره على فرص، لكنه يثير أيضاً مخاوف بشأن فقدان الوظائف في الأجل القريب، والتحيز في القرارات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، والثغرات التنظيمية. وبالنسبة للمنطقة، لم يعد السؤال هو ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيكون له تأثير، بل مدى سرعة انتشاره في أنحاء المنطقة، وما إذا كانت شرائح واسعة ستستفيد من مكاسبه.

وتتفاوت القدرة على الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي مع إدارة مخاطره تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة. فالمنطقة لا تشهد تحولاً واحداً في مجال الذكاء الاصطناعي، بل عدة تحولات تسير بسرعات متفاوتة للغاية. ومع توجه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى ترسيخ مكانتهما كبليدين منتجين لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فهما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان يحتلان مرتبةً بين أعلى 25 بلداً على مستوى العالم في كل من تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وقدرات الحوسبة عالية الأداء. وتجمع الاقتصادات متوسطة الدخل، مثل جمهورية مصر العربية والأردن والمغرب وتونس وباكستان، بين المواهب التقنية والمنظومات الرقمية الآخذة في النمو، لكنها لا تزال تواجه فجوات كبيرة في الجاهزية.

أما في الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، فيمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث تحولاً جوهرياً في معالجة أوجه

الضعف التنظيمي يعوق اعتماد الذكاء الاصطناعي

لقد ثبت فعلياً أن ضعف الأطر التنظيمية يشكل عائقاً أمام اعتماد الذكاء الاصطناعي. وتتمثل أكبر فجوات الجاهزية في المنطقة في غياب أطر قانونية قابلة للتكيف لتنظيم نماذج الأعمال الرقمية، ومحدودية قدرة الدولة على إنفاذها. وتسلب الإستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي الضوء على المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات، والمساءلة عن القرارات الخوارزمية، وعدم اليقين التنظيمي، وهي مخاوف تصنفها شركات القطاع الخاص باستمرار ضمن المعوقات الرئيسية. وعلى الرغم من أن اقتصادات المنطقة تمر بمراحل مختلفة من إعداد أطرها التنظيمية، فإن المنطقة بوجه عام لا تزال متأخرة في ترجمة الإستراتيجيات إلى قواعد قابلة للإنفاذ.

ولا يتمثل الهدف من السياسات في زيادة التنظيم، بل في حسن التنظيم: فوجود أطر واضحة ويمكن التنبؤ بها لحوكمة البيانات، وتبادل البيانات بين الجهات الحكومية، والمشتريات، والمسؤولية القانونية، والاستخدام الأخلاقي، من شأنه أن يحد من حالة عدم اليقين التي تواجهها الشركات. ويتيح التوسع الآمن في استخدام الذكاء الاصطناعي. فالتنظيم ليس عائقاً أمام انتشار الذكاء الاصطناعي، وإنما غيابه هو العائق.

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يزيد إنتاجية المنطقة، لكن هناك ثلاث فجوات هيكلية تحول دون ذلك

يشير الذكاء الاصطناعي بزيادة إنتاجية العمال والشركات في مختلف أنحاء المنطقة. ولا تهدد الأتمتة في الأجل القريب سوى أقل من 10% من الوظائف في المنطقة. وفي المقابل، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزيد الإنتاجية فيما بين 13% و20% من الوظائف في المنطقة. غير أن تحقيق هذه الإمكانيات ليس مضموناً بأي حال. فمكاسب الذكاء الاصطناعي تتفاوت باختلاف مستويات الدخل والمهارات، سواء على المستوى العالمي أو في المنطقة.

وتساعد الفجوات في التوطين والاستخدام ورأس المال الأساسي على تفسير عدم تحقق مكاسب الإنتاجية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي في اقتصادات المنطقة حتى الآن.

أما فجوة التوطين فهي كبيرة، وتعكس نقصاً منهجياً في تمثيل اللغات المحلية والبيانات والسياقات المؤسسية

للمنطقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي العالمية الرائدة. فاللغة العربية تمثل أقل من 1% من بيانات تدريب النماذج المتقدمة، رغم أن عدد الناطقين بها يتجاوز 500 مليون شخص؛ كما أن لغات أخرى في المنطقة، مثل الفارسية والأردية، تعاني أيضاً من نقص كبير في التمثيل. وتحسن قدرة النماذج العالمية الرائدة والنماذج الإقليمية على التعامل مع اللغة العربية الفصحى المعاصرة. غير أن اللهجات العربية لا تزال تشكل فجوة واضحة. فحتى أكثر نماذج الذكاء الاصطناعي تطوراً تتراجع دقتها عند التعامل مع اللهجات العربية مقارنةً باللغة العربية الفصحى المعاصرة.

ويكتسب ذلك أهمية لأن كثيراً من التفاعلات مع العملاء وفي مجال تقديم الخدمات العامة، من مراكز الاتصال وخدمات البيع بالتجزئة إلى التطبيقات الصوتية، تتم باللهجات المحلية. وسيتطلب تضيق فجوة التوطين توفير بيانات لغوية ومؤسسية أكثر تمثيلاً، إلى جانب نماذج وتطبيقات مصممة بما يلائم التنوع اللغوي في المنطقة.

ولا تقتصر المشكلة على اللغة، بل تتجاوزها بكثير. فلكي يكون الذكاء الاصطناعي قابلاً للتطبيق في أنظمة الرعاية الصحية والأطر القانونية وأسواق العمل المحلية، فإنه يحتاج إلى بيانات وسياقات ملائمة للواقع المحلي. وتوضح منصة JobMatch.ps، وهي منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتوفيق الوظائف مع احتياجات الباحثين عن عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكلفة هذه الفجوة. فقد كان أداء النموذج، الذي دُرّب في البداية على بيانات من أسواق العمل الأوروبية، أقل بكثير من المستوى المتوقع، لأن النموذج لم يكن يعكس الهياكل المهنية المحلية، وأنظمة المؤهلات، وديناميكيات سوق العمل، وذلك لأن مدى فائدة أي نموذج يتوقف على البيانات التي بُني عليها.

تشير فجوة الاستخدام إلى الفارق بين إتاحة الوصول إلى الذكاء الاصطناعي واعتماده على نحو منتج، وهي فجوة تتجلى على مستوى الأفراد والشركات والحكومات. فعلى مستوى الأفراد، يقل نصيب الفرد من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في معظم اقتصادات المنطقة في مقابل الاقتصادات المماثلة. وعلى مستوى الشركات، لا يزال اعتماد الذكاء الاصطناعي محدوداً. ففي الأردن، على سبيل

ولا تمثل هذه الحلول مجرد تدابير مؤقتة للتغلب على القيود، بل تشكل فئة مستقلة وقابلة للتطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي الملائمة لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم في البيئات التي لا تتوفر فيها بعد البنية التحتية المتطورة اللازمة لأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي. ولا يلغي الذكاء الاصطناعي الصغير الحاجة إلى الاستثمار في المقومات الأساسية، بل يوسع نطاق الفرص المتاحة في الوقت الراهن بالتوازي مع بناء هذه المقومات.

الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة للتعاون بين بلدان المنطقة

يمثل التباين بين بلدان المنطقة فرصة كامنة. فقد أحرزت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتان تضمان أكثر منظومات الذكاء الاصطناعي تطوراً في المنطقة، تقدماً في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وتطوير النماذج، والاستثمار، والحوكمة. وتتيح القدرات لديهما فرصاً للتعاون الإقليمي. ويمكن للاقتصادات متوسطة الدخل أن تسهم بالموهب والبيانات المحلية والخبرات القطاعية وتطوير التطبيقات. أما الاقتصادات الهشة، فيمكنها اعتماد أدوات مجربة ومكيفة مع السياقات المحلية، بما في ذلك «الذكاء الاصطناعي الصغير»، بالتوازي مع بناء القدرات اللازمة للانتقال إلى استخدامات أكثر تطوراً.

ويمثل التعاون الإقليمي بين بلدان المنطقة إحدى أهم الفرص غير المستغلة في المنطقة. فلا يحتاج كل بلد إلى بناء جميع مكونات منظومة الذكاء الاصطناعي بصورة منفردة. ومن شأن تقاسم قدرات الحوسبة، وإنشاء مجموعات بيانات مشتركة للغات، وإقامة شراكات بحثية، وتنسيق أطر الحوكمة أن يتيح للبلدان الاستفادة من القدرات التي جرى تطويرها في بلدان أخرى في المنطقة. ويكتسب التعاون أهمية خاصة في مجال التوطين، حيث إن تجميع البيانات والخبرات والاستثمارات في نماذج اللغة العربية والفارسية والأردية وغيرها من اللغات المحلية من شأنه أن يخفض التكاليف الثابتة لتطوير تطبيقات تناسب السياقات المحلية. وفي جميع مجموعات البلدان، ينبغي أن يكون الهدف واحداً: ضمان أن يصبح الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز الإنتاجية على نطاق واسع وتحسين الخدمات، لا عاملاً آخر يؤدي إلى اتساع الفجوات القائمة.

المثال، تستخدم 96% من الشركات التي تعتمد الذكاء الاصطناعي هذه التكنولوجيا في إنتاج الصور أو مقاطع الفيديو أو الكلام أو المحتوى الصوتي أو النصوص، لكن أقل من 5% منها تدمجه في عمليات الإنتاج أو أنظمة اتخاذ القرار. وعلى المستوى الحكومي، تتفاوت درجة الاستعداد لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة. ويتطلب تحقيق مكاسب الإنتاجية من الذكاء الاصطناعي استخدامه على نطاق واسع وإعادة تنظيم المهام بصورة جوهرية، وهو تحول لم يترسخ بعد في معظم أنحاء المنطقة.

وتشمل فجوة رأس المال الأساسي كلاً من رأس المال البشري والبنية التحتية. فالمواهب في مجال الذكاء الاصطناعي آخذة في النمو، لكنها تتركز في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تشهد البلدان متوسطة الدخل هجرة كبيرة لهذه المواهب إلى بلدان الخليج وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما لا تزال المهارات المعرفية الأوسع نطاقاً، ومنها الاستدلال التكيفي وحل المشكلات والتفكير الإبداعي، ضعيفة في أنحاء المنطقة، مما يحد من إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات القوى العاملة على نطاق أوسع. وفي بعض الاقتصادات متوسطة الدخل والهشة، لا يزال توافر إمدادات كهرباء موثوقة وخدمات اتصال إنترنت واسع النطاق يمثل متطلبات أساسية لم تتحقق بعد.

ولا تعني قيود البنية التحتية أن اعتماد الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون خياراً بين الكل أو لا شيء. إذ يتيح «الذكاء الاصطناعي الصغير»، الذي يشمل أدوات ميسورة التكلفة ومصممة لأغراض محددة وقادرة على العمل على الأجهزة المحمولة الأساسية في ظل اتصالات منخفضة النطاق الترددي وانقطاع الكهرباء، مساراً عملياً في الأجل القريب للاقتصادات التي تواجه مثل هذه القيود. فيمكن للمزارع، على سبيل المثال، الحصول على تشخيص لأمراض المحاصيل من خلال تطبيق على الهاتف المحمول يعمل دون اتصال بالإنترنت، كما يمكن للممرضة الحصول على دعم لاتخاذ القرارات السريرية (الإكلينيكية) باستخدام هاتف ذكي بسيط دون اتصال بخادم.

لا يزال الصراع الذي اندلع في أوائل عام 2026 المصدر الرئيسي لمخاطر الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. فقد شهدت طرق التجارة الرئيسية اضطرابات حادة، لا سيما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والغاز التي تعتمد على مضيق هرمز، كما ارتفعت تكاليف الاقتراض والطاقة ارتفاعاً حاداً. وعلى خلاف صدمات الطاقة السابقة، تواجه البلدان المصدرة للنفط والغاز في الخليج أكبر التخفيضات في توقعات النمو، في حين تم احتواء التداعيات بقدر أكبر في البلدان متوسطة الدخل. وأدى الصراع كذلك إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية ومواطن الضعف القائمة في البيئات الهشة. وفي العديد من الاقتصادات، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد حالة عدم اليقين إلى إرجاء قرارات الاستثمار، في حين تفرض الاحتياجات المتزايدة للحماية الاجتماعية ضغوطاً إضافية على موارد المالية العامة المجهدة بالفعل. وفي ظل هذه الأوضاع في الأمد القريب، يبحث هذا التقرير في الكيفية التي سيعيد بها الذكاء الاصطناعي تشكيل أسواق العمل والإنتاجية في مختلف أنحاء المنطقة على الأمد الأطول. ومن شأن التفاوتات الكبيرة في القدرات والجاهزية أن تحول دون استفادة المنطقة من كامل إمكانات الذكاء الاصطناعي. ولا يزال ضعف ديناميكية القطاع الخاص وقصور منظومات الابتكار يشكلان قيوداً رئيسية. وثمة ثلاث فجوات يعزز بعضها بعضاً، وهي فجوات التوطين والاستخدام ورأس المال البشري والمادي الأساسي، ويتعين معالجتها في آن واحد. وفي المقابل، يمكن للتقدم الذي تحرزه البلدان الرائدة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أن يتيح فرصاً للتعاون الإقليمي وأن يحقق مكاسب مشتركة للجميع.

